UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين

Global Campaign for **Equal Nationality Rights**

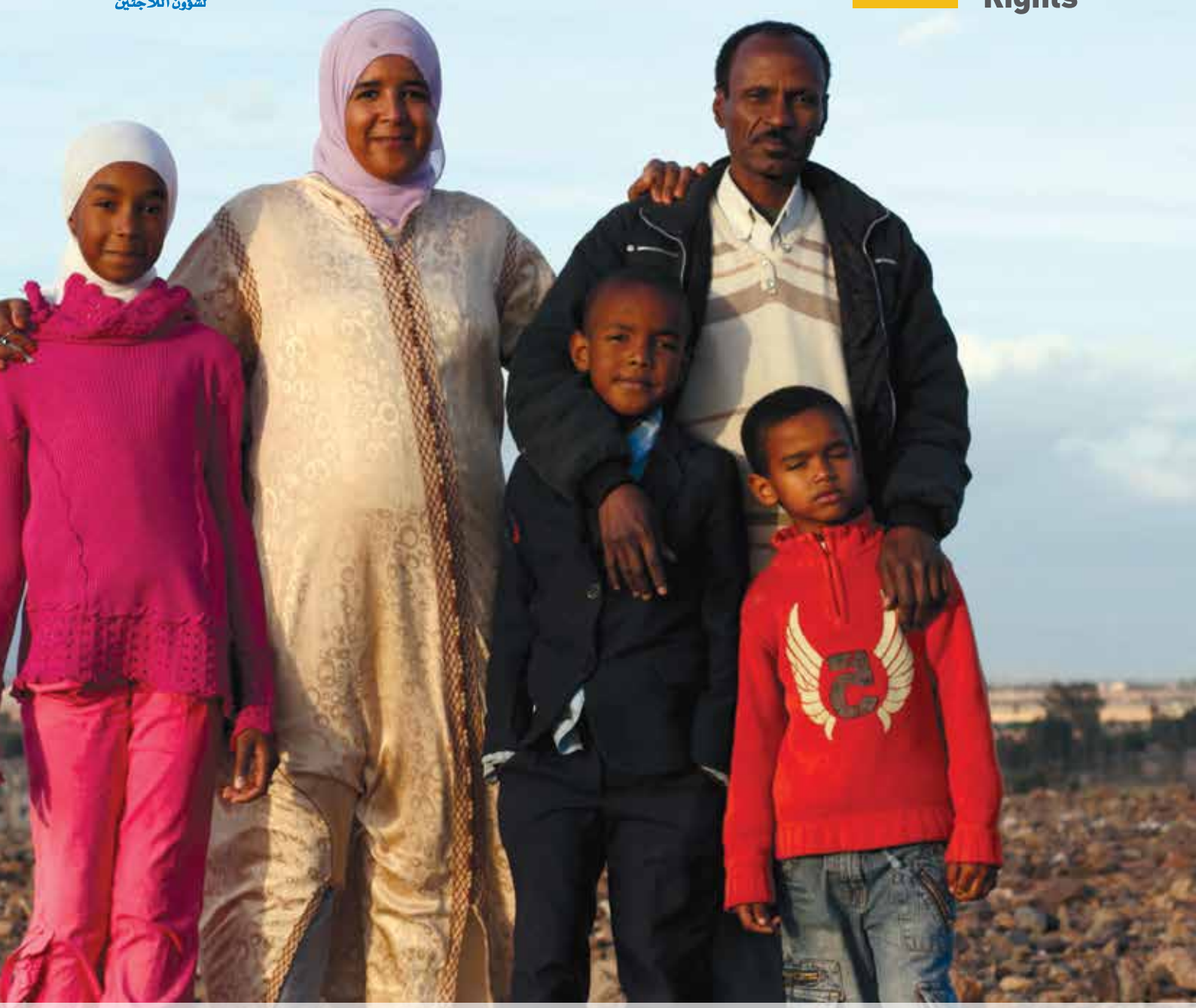

مواطنون متساوون، عائلات ناجحة، مجتمعات أقوى

تحقيق المساواة في حقوق الجنسية بين الرجل والمرأة في منطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا

UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين

Global Campaign for **Equal Nationality Rights**

صورة الغلاف: لجنة اللاجئين النسائية

Global Campaign for Equal Nationality Rights

UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

المحتويات

مقدمة ٢
الجزائر ٤
مصر ٦
العراق ٨
المغرب ٩
تونس ١١
اليمن ١٣
فوائد الإصلاحات التي تعزز حقوق الجنسية المتساوية بين النوعين الاجتماعيين ١٥
الحياة العائلية ووحدة العائلة ١٥
التعليم ١٨
الرعاية الصحية ٢٠
الفرص الاقتصادية، والتوظيف ٢١
الهوية والاندماج الاجتماعي ٢٣
الاستقرار والتنمية الوطنية ٢٤
حق جنسية متساوي لمواطنين متساويين، رجالاً ونساء ٢٥
الالتزامات الدولية ٢٦

مقدمة

لايزال هناك ٢٥ دولة حول العالم اليوم، تمنع المرأة من حق منح جنسيتها لأطفالها أسوة بالرجال، كما أن هناك نحو ٥٠ دولة تضع أحكاماً مبنية على التمييز بين الرجل والمرأة في قانون الجنسية الخاص بها، مما يشكل تمييزاً ضد المرأة من حيث قدرتها على الاحتفاظ بجنسيتها، أو منحها لزوجها. وعلى الرغم من أنه يمكن العثور على قوانين الجنسية التي تتسم بالتمييز على أساس النوع الاجتماعي في مناطق مختلفة من العالم، إلا أن التركيز الأعلى لهذه القوانين يظهر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تحرم نصف الدول تقريباً أو أقل بقليل، الأمهات من الإمكانية المساوية للرجل في منح جنسيتهن لأبنائهن في١٢ من أصل ٢٥ دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بينما هناك ١٩ من أصل ٥٣ دولة في المنطقة تفرض أيضاً أحكاماً تستند إلى التمييز على أساس النوع الاجتماعي.

لكن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضاً هي المنطقة التي شهدت أضخم عدد من الإصلاحات التي تدعم المساواة في حقوق منح الجنسية منذ عام ٢٠٠٠. فخلال ثلاثة عشر عاماً فقط، سنّت خمس دول في المنطقة هي: الجزائر (٢٠٠٥)، مصر (٢٠٠٤)، المغرب (٢٠٠٧)، تونس (٢٠١٠) واليمن (٢٠١٠)، إصلاحات تحمي الإمكانية المتساوية للمواطنين لمنح جنسيتهم لأبنائهم. وفي حالة الجزائر، وتونس دعمت الإصلاحات كذلك حق النساء في منح جنسيتهن لأزواجهن. وفي عام ٢٠٠٦، أقرت العراق إصلاحات تمنح مواطنيها القدرة المتساوية في منح جنسيتهم لأبنائهم المولودين داخل أراضي الدولة. وأقرت دول أخرى في المنطقة إصلاحات جزئية لتوسيع حق المرأة في منح الجنسية، وسياسات للتخفيف من الضرر الواقع على العائلات المتضررة. أما الأكثر أهمية، فهو أن العديد من الحكومات في المنطقة قد صرّحت بالتزامها التعامل مع التمييز على أساس النوع الاجتماعي في قوانين الجنسية لديها.

تاريخياً، كانت قوانين الجنسية التي تحرم المرأة من حقوق مساوية للرجل والسائدة في الدول حول العالم جزءاً من إرث الحكم الاستعماري بشكل كبير، إلا أن الدول التي استقلت حديثاً قامت بصياغة قوانين الجنسية لديها بناء على القوانين السارية في الدول التي كانت تستعمرها سابقاً. واليوم، قامت أغلبية الدول في العالم بإقرار إصلاحات تضمن حقوقاً متساوية في الجنسية لجميع المواطنين. وعند فرض هذه الإصلاحات في الجزائر، ومصر، والعراق، والمغرب، وتونس، واليمن، لم يكن صانعو السياسات على وعي بالحاجة لاعتبار الرجل والمرأة متساويين في المواطنة فحسب، لكنهم أيضاً لاحظوا الضرر الهائل الذي تسببت به قوانين الجنسية التمييزية للمواطنات الإناث، وعائلاتهن، والدولة ككل.

قبيل الإصلاحات، عانت عائلات المواطنين المتضررين من صعوبات كبيرة، وإخلال بحقوقهم؛ ولم يحصل أطفالهم في كثير من الأحيان على وصول متساوٍ إلى التعليم، والرعاية الصحية. أما بالنسبة للبالغين، فقد خسر الأشخاص المتأثرون فرص التوظيف في العديد من القطاعات، وأجبروا في كثير من الحالات على العمل بشكل غير نظامي، وتعرضوا لاستغلال أصحاب العمل، أو عانوا من البطالة. ومُنعت الأمهات من نقل إرثهن، وأملاك عائلتهن إلى أبناءهن. وفي بعض الحالات، بقي الأطفال دون أية جنسية على الإطلاق، ودون إمكانية السفر إلى الخارج، ودون

أية قدرة على العيش في وطنهم الأم. وجاهد أفراد العائلة للحصول على إذن الإقامة، وعاش الأهل في رعب من إمكانية ترحيل أطفالهم خارج البلاد. وبالنسبة للكثيرين، وضعهم كعديمي الجنسية يعني عدم إمكانية الزواج، أو إنجاب الأطفال، وكل ذلك لأن نصف مواطني البلاد لا يحظون بمعاملة المواطن الكامل في قانون الجنسية.

لكن بعد سنوات من نضال العائلات المتضررة، والمجتمع المدني، والقادة في الحكومة، تستفيد الجزائر، ومصر، والعراق، والمغرب، وتونس، واليمن، من إصلاحات تسببت بتطور المساواة في حقوق الجنسية للنوعيين الاجتماعيين. ونتيجة هذه الإصلاحات، أصبحت العائلات الآن أكثر أماناً، وتمت حماية وحدة العائلة، ويستطيع الأطفال الدخول إلى الجامعات ومتابعة أحلامهم المهنية. لا يجب على أي مواطن الاختيار بين الحياة دون أطفال، أو مشاهدة أطفاله يواجهون صعوبات الحياة كأشخاص لا جنسية لهم. تمتد فوائد قوانين الجنسية التي تساوي بين النوعيين الاجتماعيين إلى أبعد من المواطنين وعائلاتهم، فهي تقوي الأمة ككل. تدعم هذه الإصلاحات التنمية المستدامة من خلال تمكين عائلات المواطنات الإناث من المساهمة في ازدهار البلاد. ومن خلال القضاء على الأحكام المبنية على التمييز القائم على النوع الاجتماعي في قانون الجنسية، استطاعت هذه الدول أيضاً انتزاع سبب جذري للإقصاء والتهميش، وبالتالي تمكنت من تحسين الاستقرار والأمن الوطني. والأكثر أهمية هو أن هذه القوانين تمكّن الدول من الارتقاء إلى المهام الأساسية التي يحميها دستورها، والتزاماتها في المعاهدات الدولية للحفاظ على حقوق المواطنين المتساوية رجالاً ونساءً من دون أي تمييز.

كما تظهر تجارب هذه البلدان أيضاً أنه يمكن إجراء مثل هذه الإصلاحات في دول المنطقة عند توافر الإرادة السياسية.

ونظراً لأن المنطقة تواجه حالة من عدم الاستقرار، ومعدلات نزوح عالية، فإن عدد السكان الذين يعانون من التمييز على أساس النوع الاجتماعي في قوانين الجنسية في ازدياد، مما يهدد بإيجاد جيل جديد من الأطفال الذين لا يحملون جنسية. ومن الأهمية بمكان أن تتخذ الحكومات الإقليمية إجراءاتها من دون أي تأخير لإنهاء التمييز على أساس النوع الاجتماعي في قوانين الجنسية. وكما سيتضح في الصفحات التالية، فالدول التي تضمن حقوقاً متساويةً لمواطنيها في الجنسية ستستفيد من ذلك لأجيال قادمة.

توفر هذه المطبوعة لمحة مختصرة عن الإصلاحات المطبقة في الجزائر، ومصر، والمغرب، وتونس، واليمن، التي تكرس تساوي حقوق المواطنين في هذه الدول في منح جنسيتهم لأبنائهم. وقد ورد ذكر العراق أيضاً، على الرغم من وجود ثغرات تتعلق بقدرة المرأة على منح جنسيتها لأطفالها المولودين خارج العراق. ويلخص النصف الثاني من هذا المنشور الفوائد الكبيرة التي تعود على المواطنين وعائلاتهم وعلى المجتمع عند دعم حقوق الجنسية المتساوية بين النوعين الاجتماعيين.

الجزائر [١]

بعد استقلال الجزائر عن فرنسا عام ١٩٦٢، صدر قانون الجنسية الخاص بالبلاد في عام ١٩٦٣. وشأن غالبية المستعمرات السابقة، كان القانون يستند إلى قانون الجنسية الخاص بالقوة الاستعمارية السابقة، ويحتوي على التمييز الوارد في قانون الجنسية الفرنسي. يحق للرجال الجزائريين منح جنسيتهم لأبنائهم في جميع الظروف، ويحتفظون بالحق في منح الجنسية للزوجة الأجنبية. بينما حرم القانون المواطنات الإناث من حق منح الجنسية لأبنائهن، إلا إن كان والد الطفل غير معروف، أو لا يحمل جنسية. وبناء على مبدأ قانون مسقط الرأس، أو الولادة على أراضي الدولة، يحصل الأطفال المولودون في الجزائر من أم جزائرية وأب أجنبي مولود في الجزائر على الجنسية الجزائرية عند الولادة. بينما يمكن للأطفال المولودين في الخارج لأم جزائرية وأب أجنبي التقدم بطلب للحصول على الجنسية قبل بلوغهم سن الرشد، إن كانوا مقيمين في الجزائر، وحصلوا على موافقة وزارة العدل.

في العقود التي سبقت تطبيق المساواة في حقوق الجنسية بين الرجل والمرأة، أكد الناشطون على عدم توافق قانون الجنسية مع الدستور، الذي ينص على تساوي المواطنين من دون أي تمييز على أساس النوع الاجتماعي. كما سلطوا الضوء أيضاً على العواقب السلبية الخطيرة لهذا القانون على عائلات النساء الجزائريات، وخاصة الأطفال، الذين يعانون إلى جانب الصعوبات، وانتهاك حقوقهم من عدم قدرتهم على الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، وفرص التعليم والتوظيف في عدد من القطاعات، بما في ذلك قطاع الخدمة المدنية، وهو قطاع توظيفي ضخم في البلاد . فقد تم اعتبار الكثير من الأطفال الذين لم يتمكنوا من الحصول على جنسية والدهم لأسباب عدّة، بلا جنسية، مما نتج عنه انتهاكات أكبر لحقوقهم الأساسية، بما في ذلك حرية الحركة.

iñaki do campo gan/ Algiers, Algeria

وعلى الرغم من أن الجزائر أصبحت طرفاً في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٩٦، إلا أنها تحفظت على المادة ٩(٢)، والتي تدعو جميع الدول الأطراف في المعاهدة إلى ضمان مساواة حقوق الرجل والمرأة في منح جنسيتهم لأبنائهم. وأوصت لجنة معاهد إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة في أول مراجعة لها لوضع الجزائر في عام ١٩٩٩، بأن تقوم البلاد بإصلاح قانون الجنسية لديها ليصبح متوافقاً مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

[١] للمزيد من المعلومات حول الممارسات الجيدة لإلغاء التمييز القائم على النوع الاجتماعي من قانون الجنسية، أنظر في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون للاجئين (UNHCR)، ورقة الممارسات الجيدة – الإجراء٣: إزالة التمييز القائم على النوع الاجتماعي من قانون الجنسية، ٦ آذار ٢٠١٦، متاح على: http://www.refworld.org/docid/54f8377d4.html

ثم في عام ٢٠٠٣، انطلقت حركة كبيرة حملت اسم ansbarakat ٢٠(عشرون عاماً، يكفي!)، بهدف موائمة قوانين البلاد مع المقتضيات الدستورية الخاصة بتساوي الحقوق. تحقيق المساواة في حقوق الجنسية للمرأة كان عنصراً أساسياً في الحركة، والتي تؤكد أن النساء الجزائريات، كونهن مواطنات كاملات، وتتمتعن بحقوق المساواة، يجب التعامل معهن على هذا الأساس في قانون الجنسية الخاص بالبلاد. كما أكدت الحركة أيضاً أن تأمين حقوق جنسية متساوية للنساء من شأنه أن يدعم وحدة الأسرة، ويحسن من رفاه الأطفال، ويسمح للمزيد من الأفراد المساهمة في تنمية البلاد. ومن خلال تبادل المعلومات والتوعية من قبل ناشطي ansbarakat ٢٠ ، أصبحت الحكومة مقتنعة أن إصلاحات كهذه ستنهي من معاناه لا داعي لها، تعيشها العائلات المتضررة، في حين تستفيد منها البلاد ككل.

ومن خلال مزيج من نداءات المجتمع المدني المتصاعدة، ومشاركة هيئات حقوق الإنسان العالمية بما فيها معاهدة إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومناصرة هذا الموضوع من القادة في الحكومة، فقد صادق البرلمان على قانون الجنسية الجديد، والذي وقعه الرئيس في فبراير من عام ٢٠٠٥، وضمن القدرة المتساوية للمواطنين على منح جنسيتهم لأبنائهم، بغض النظر عن نوعهم الاجتماعي. ومنذ عام ٢٠٠٥، استفاد المواطنون الجزائريون، والدولة ككل من اعتناق قانون الجنسية للتساوي والشمولية.

”يمنح دستورنا الحقوق نفسها للنساء والرجال. كان قانون الجنسية قبل الإصلاح يخالف الدستور.

عندما تم اعتماد الإصلاح، التقيت مع الأشخاص المتأثرين، وأخبروني أنه قد **غيّر حياتهم**. والآن أصبح بإمكانهم السفر باستخدام جواز سفر جزائري، وأصبح لديهم الحق بالمنح الدراسية، وليس عليهم تبرير عيشهم هنا للحصول على تصاريح الإقامة. **ويمثل الانتماء إلى دولة وامتلاك الحقوق نفسها أمراً في غاية الأهمية للنضوج.**

وهذا الأمر ليس مهماً فقط لرفاه العائلة، بل للمجتمع أيضاً. من المهم تكريس العدالة بين المواطنين. لقد كنا نعتقد أن التغييرات ستقوض المجتمع، لكن هذه الإصلاحات لم تضعف البلاد، بل جعلتنا أقوى. فالأطفال الذين ينتمون إلى دولة ما، يقومون بخدمتها. ومن الأفضل دمجهم فيها ليشعروا بانتمائهم إليها، ولتشعر الأم بأن الدولة تعتبر أطفالها منتمين إليها. **وهذا سيؤدي إلى بناء مجتمع أكثر أماناً واستقراراً.**

ليليا زروقي، قاضية سابقة في المحكمة الجزائرية العليا، ومستشارة قانونية سابقة في وزارة العدل، والممثل الخاص السابق للأمين العام للأطفال العالقين في النزاعات الأمم المتحدة، جنيف

وتعد هذه الإصلاحات إيجابية بشكل خاص مع كل حركة يتحركها الناس اليوم.

إنه إصلاح إيجابي من دون أية كلفة. وهو يظهر تقدماً في مجال حقوق المرأة، كما أنه مهم للغاية للأشخاص المتأثرين به، وخاصة الأطفال. **لقد حل مشاكل الأشخاص المحتاجين، ومنحهم الأمل.“**

مصر

قبيل الإصلاح الذي نفذته مصر على قانون الجنسية في عام ٢٠٠٤، كانت النساء تفتقدن المساواة مع الرجال في حق منح الجنسية لأطفالهن، فوفقاً للقانون رقم ٢٦ لعام ١٩٧٥، المتعلق بالجنسية المصرية، لا تستطيع النساء المتزوجات من أجانب منح جنسيتهن لأطفالهن، في حين أن الطفل من أم مصرية، وأب من دون جنسية، أو أب من جنسية مجهولة يمكنه الحصول على الجنسية المصرية.

وتتعارض الأحكام في القانون رقم ٢٦ مع الدستور المصري لعام ١٩٧١، الذي ينص على أن جميع المواطنين متساوون ولهم حقوق وواجبات عامة متساوية من دون تمييز (المادة ٤٠)، والذي يكفل مكانة المرأة المساوية للرجل في الحياة السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية (المادة ١١).

ومع أن مصر صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٨١، إلا أنها تحفظت على المادة ٩ (٢)، التي تدعو إلى تساوي قدرة الرجل، والمرأة في منح جنسيتهم لأطفالهم.

أم مصرية مع أطفال في مسجد ابن طولون / (سكوت دي هادو)

وبحلول عام ٢٠٠٤، يقدر أن نحو ٢٩٨,٠٠٠ عائلة حُرم أطفالها من الجنسية المصرية لأن المرأة المصرية لا تملك الحق في منح جنسيتها لأبنائها، ويواجه هؤلاء الأطفال صعوبات كبيرة، بما في ذلك منعهم من الحصول على التعليم، والخدمات الاجتماعية، والتهديد بالترحيل في حال عدم تأمين تصاريح الإقامة. ونتيجة وضعهم الحرج، يواجه الأبناء البالغون لأم مصرية، وأب أجنبي صعوبات هائلة في الحصول على عمل في مصر، ويحاول الكثيرون منهم العمل في الخارج. كما تواجه العائلات المتضررة أيضاً أزمة نفسية، حيث يعامل الأطفال الذين قضوا حياتهم كلها في مصر كأجانب.

وفي أعقاب المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة الذي عقد في بكين عام ١٩٩٥، كانت هناك دعوات متزايدة لإصلاح قانون الجنسية. وسلطت المنظمات النسائية الضوء على عدم توافق القانون مع المقتضيات الدستورية الخاصة بالمساواة، والتزام الدولة بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بإلغاء جميع القوانين التي

تمارس التمييز على أساس النوع الاجتماعي. وشملت دعوات الإصلاح هذه عدداً من المؤسسات الحكومية، وعملت مع الأمهات المتضررات على مشاركة شهاداتهن حول أثر هذا التمييز على عوائلهن.

عندما أثارت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حالة التمييز هذه، ردت الحكومة بأن القانون كان يرمي إلى منع اكتساب الجنسية المزدوجة، وأن حصول الأطفال على جنسية والدهم كان الأكثر ملائمة. ولم يُعط أي سبب يبين لماذا كان اكتساب جنسية الأب هو الأكثر ملائمة.

دومينيك شيفاز

ومع ازدياد الدعوات إلى الإصلاح، أعلن الرئيس في عام ٢٠٠٣ وجوب اتخاذ إجراءات للتعامل مع التمييز في القوانين. وشكل وزير العدل لجنة تضم في عضويتها جميع الوزارات المعنية لمعالجة هذا الموضوع.

وخلال هذه المداولات، شدد المجلس الوطني للمرأة أن الدستور المصري ينص على المساواة المطلقة، والغير مشروطة بين الجنسين، وبناءً على ذلك، حرمان منح الجنسية المصرية لأطفال امرأة مصرية متزوجة من أجنبي هو أمرٌ غير دستوري، حيث كان هذا حقاً مقتصراً على الرجال المصريين. وهذا الموقف كان مدعوماً من قبل وزارة الخارجية.

وبناء على التحقيقات التي قامت بها اللجنة، تم إقرار حق المرأة في منح جنسيتها لأبنائها، وتم تكريس ذلك في القانون رقم ١٥٤ لعام ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠٠٨ سحبت مصر أيضاً تحفظها على المادة ٩ (٢) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

أعلنت الحكومة في شهر مايو من عام ٢٠١١ أن الأطفال من أم مصرية، وأب فلسطيني سيحصلون على الجنسية المصرية شأنهم شأن غيرهم من أطفال المواطنين المصريين، ليؤكد هذا حق جميع النساء المصريات في منح جنسيتهن لأبنائهن. وقد أدى مرسوم عام ٢٠١١ إلى نجاح تطبيق قانون عام٢٠٠٤ لصالح هذه الفئة السكانية.

ناهد شحادة، المركز المصري لحقوق المرأة

”إنه نصر لحقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة لأنه يمنحها المساواة“

العراق

أطفال بغداد (عمر شاتريوالا)

"حصلت على الجنسية العراقية لأطفالي ومكنتهم من التمتع بالحقوق نفسها التي يتمتع بها أقرانهم، بما في ذلك الحق في الحصول على وثائق وجوازات سفر... كل هذه الميزات لم تكن متوافرة بموجب القانون السابق".

خنساء يحيى عاشور، أم عراقية لديها طفلان، متزوجة من رجل مصري اسمه عطية طه

حقق العراق مكاسب كبيرة من التطور في مساواة المرأة. وعلى الرغم من وجود ثغرات، إلا أن النساء العراقيات اليوم يتمتعن بحقوق متساوية مع الرجال في منح جنسيتهن لأطفالهن المولودين داخل البلاد.

قبيل الإصلاح الذي تم في عام ٢٠٠٦، كان قانون الجنسية العراقية رقم ٤٦ لعام ١٩٦٣، لا يسمح للمرأة بمنح جنسيتها لأطفالها إلا إن كان الأب مجهولاً أو لا يحمل جنسية، وبعد تقديم طلب لذلك قبل بلوغ الطفل سن الرشد. كرّس القانون حق الرجل العراقي بمنح جنسيته لأبنائه في جميع الحالات، ووضع شروطاً للمواطنين الذكور لمنح الجنسية لزوجاتهم الأجنبيات. وفي العقود التالية، تم اتخاذ خطوات هامة للتقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين، ففي عام ١٩٧٠، أقر الدستور المؤقت للبلاد مساواة جميع المواطنين أمام القانون، وفي عام ١٩٨٦ أصبح العراق واحداً من أوائل الدول التي انضمت إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، على الرغم من الإبقاء على التحفظ على المادة ٩ الخاصة بالجنسية، إلى جانب مواد أخرى.

وبعد عقود من دعوات العائلات المتضررة، ومنظمات حقوق المرأة، وهيئات حقوق الإنسان العالمية للإصلاح، توسعت حقوق الجنسية الخاصة بالمرأة بشكل كبير في دستور عام ٢٠٠٥، الذي نص على أن الطفل من أب، أو أم عراقيين له الحق في الحصول على الجنسية العراقية (المادة ١٨). لكن بينما يستطيع الرجل العراقي منح جنسيته لأبنائه في جميع الظروف، فإن قانون الجنسية الخاص بالبلاد (قانون عام ٢٠٠٦) لعام ٢٠٠٦، لا يمنح هذا الحق للمرأة العراقية التي أنجبت أطفالها خارج البلاد. ويمكن منح أطفال الأم العراقية المولودين خارج العراق، لأب غير معروف، أو عديم الجنسية، الجنسية على أساس تقديري، إذا ما تقدموا بطلب في غضون سنة واحدة من بلوغ سن الرشد، شريطة أن يقيم الطفل في العراق أثناء تقديم الطلب. كما وسّع قانون ٢٠٠٦ من قدرة المرأة منح جنسيتها لزوجها من غير المواطنين، ولكن بإجراءات أكثر صرامة من الإجراءات المطلوبة من الرجال العراقيين الذين يسعون لنقل الجنسية لزوجاتهم من غير المواطنات. واعترافاً بالتزامها بتكريس حقوق الجنسية المتساوية للرجال والنساء، سحبت الحكومة تحفظها على المادة ٩ في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ٢٠٠٩.

المغرب[٢]

تنص المادة ٥ من الدستور المغربي لعام ١٩٩٦ على أن: «جميع المواطنين المغاربة متساوون أمام القانون». وفي عام ٢٠٠٧، تم تحقيق هذه المساواة فيما يتعلق بالحقوق القانونية للمرأة المغربية لمنح جنسيتها لأبنائها.

وعلى الرغم من أن الدولة صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٩٣، فإنها ايضاً تحفظت على المادة ٩(٢)، بسبب التمييز ضد المرأة في قانون الجنسية. وفي ذلك الوقت، لم يسمح قانون الجنسية للمرأة المغربية بمنح جنسيتها لأبنائها إلا إن كان الأب مجهولاً، أو لا يحمل جنسية. وخلال مراجعات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في البلاد في عامي ١٩٩٧، و٢٠٠٣، دعت اللجنة الحكومة لتعديل قانون الجنسية، وجعله متوافقاً مع التزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

أرني هويل

وكما هو الحال في بلدان ذات أحكام مماثلة، تسبب هذا القانون بمعاناة العائلات المتضررة من صعوبات متعددة وكثيرة . فقد ذكرت الكثير من العائلات المتضررة الأثر السلبي الكبير للقانون على وصولها إلى الرعاية الصحية، وقدرة العائلة على الإقامة معاً في المغرب.

وفي السنوات التي سبقت الإصلاح، دعت العائلات المتضررة، ومجموعات حقوق المرأة إلى وضع نهاية لهذا التمييز، بربط الحملة الإصلاحية بمطالب لإصلاح أوسع للتقدم في موضوع مساواة المرأة، بما في ذلك إصلاح القانون العائلي المغربي، المدونة.

نمت حركة المجتمع المدني من أجل حقوق المرأة، وعبر الملك الجديد عن دعمه للمساواة بين الجنسين في خطابه في عام ١٩٩٩. وتحت قيادة الملك، تشكلت لجنة العلماء، (Oulema)

”«توضيح وضع أطفالي، مما يعني أنهم لن يشعروا كأجانب في بلدهم بعد الآن، بل أكثراً أمناً، وثقة في أنفسهم.“

أب أجنبي حصل أطفاله على جنسية زوجته المغربية بعد الإصلاحات

[٢] للمزيد من المعلومات حول الممارسات الجيدة لإلغاء التمييز القائم على النوع الاجتماعي من قانون الجنسية، أنظر في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون للاجئين (UNHCR)، ورقة الممارسات الجيدة – الإجراء٣: إزالة التمييز القائم على النوع الاجتماعي من قانون الجنسية، ٦ آذار ٢٠١٦، متاح على: http://www.refworld.org/docid/54f8377d4.html

وتألفت من خبراء دينيين، وقانونيين، واجتماعيين لتقديم التوصيات المتعلقة بإصلاح قانون المدونة بالتوافق مع التزامات البلاد في مجال حقوق الإنسان، والقيم الإسلامية. وأقرت اللجنة، والملك، القانون العائلي الجديد الذي يكرس المساواة بين الجنسين، والذي أقره البرلمان بالإجماع في عام ٢٠٠٤، وهو تطور عزز الدعوات لإصلاح قانون الجنسية.

وفي ذلك الوقت، بدأت العديد من الأحزاب السياسية في البلاد بتخصيص مقاعد لتمثيل النساء، ومع ازدياد التمثيل السياسي للنساء، رفع المجتمع المدني بنجاح من الوعي بالأثر السلبي الخطير لقانون الجنسية التمييزي على النساء المغربيات، وعائلاتهن من خلال شهادات الأشخاص المتضررين، ومشاركة الإعلام، والمسيرات العامة.

أرني هويل

ثم في عام ٢٠٠٥، دعا الملك علناً لإصلاح قانون الجنسية لتحقيق المساواة بين النوعين الاجتماعيين. وبعد النقاشات العامة، والبرلمانية، أقر البرلمان بالإجماع في عام ٢٠٠٧ قانون تعديل قانون الجنسية، الذي كرّس قدرة المرأة على منح جنسيتها لأبنائها بالمساواة مع الرجل. والأكثر أهمية هو أن القانون الجديد يعمل بأثر رجعي، مما يعني أن أطفال النساء المغربيات الذين عانوا من فقدان المواطنة بإمكانهم الاستفادة من هذا الإصلاح.

تنص المادة ٦ من قانون الجنسية المغربي الحالي:

"يعد مواطناً مغربياً أي طفل مولود لأب مغربي، أو أم مغربية"

واليوم، وبغض النظر عن مكان ولادته، يتمتع الطفل المولود لأب مغربي، أو أم مغربية بالحق في الحصول على الجنسية المغربية. ويستمر دمج أطفال جميع المواطنين المغاربة في هذا العقد المدني الأساسي في تعزيز تطور الأمة وأمنها، ويدعم في الوقت نفسه حسن حال العائلات المغربية.

تونس

وفقاً لقانون الجنسية التونسي لعام ١٩٦٣، يستطيع الرجل التونسي بشكل تلقائي منح جنسيته لأبنائه من دون قيد، أو شرط، بينما في ظل قانون الجنسية تفتقد المرأة التونسية هذا الحق، ولا يمكنها منح جنسيتها لأبنائها إلا عند ولادتهم على أرضي الدولة، أو إن كان الأب مجهولاً، أو لا يحمل جنسية، أو جنسيته كانت غير معروفة.

وتسبب عدم قدرة المرأة على منح جنسيتها لأطفالها على قدم المساواة مع الرجل، في معاناة العديد من العائلات، ومن صعوبات كبيرة، وحرمان الأطفال من الحقوق، والخدمات التي يتمتع بها المواطنون[٣]. ومع ازدياد عدد النساء التونسيات المتزوجات من أجانب، وإقامتهن خارج البلاد، كذلك ازداد عدد العائلات المتضررة من التمييز الوارد في قانون الجنسية. ومثّل هذا تحدياً خاصاً للنساء التونسيات اللواتي يعتبرن الوصيات الأساسيات على أولاد لا يشاركنهن جنسيتهن.

وللتعامل مع الضرر الذي تسبب به القانون، مر القانون بعدّة تنقيحات. ففي عام ١٩٩٣، تم تعديل قانون الجنسية للسماح للطفل من أم تونسية، وأب أجنبي بالحصول على الجنسية في السنة التي تسبق بلوغه سن الرشد، من خلال تقديم طلب خطي موقع من والد الطفل، ووالدته. ثم في عام ٢٠٠٢، تم تعديل هذا الشرط أكثر للسماح لهؤلاء الأطفال بالحصول على الجنسية من خلال بيان تقدمه الأم بمفردها، إن كان الأب متوفياً، أو تخلى عن عائلته، أو يعد عاجزاً.

وبغض النظر عن هذه الأحكام، لا تزال هنالك ثغرات هامة في القانون، التعديلات لم تساعد في الحالات التي يرفض فيها الأب تقديم البيان ليحصل الطفل على الجنسية التونسية، وهي واقعة شائعة في النزاعات العائلية، أو الطلاق. وفي حالات الطلاق التي تكون العائلة فيها مقيمة خارج البلاد، عدم قدرة الطفل على الحصول على الجنسية التونسية، تجعل من الصعب على الأمهات الحصول على الوصاية الأولى للطفل للعودة إلى تونس.

صورة منظر طبيعي، (ماتماتا) أرني هويل

ومع نمو الحركة الوطنية للحصول على مساواة المرأة في حقوق الجنسية، استمرت هيئات حقوق الإنسان العالمية في التركيز على الحاجة إلى الإصلاح، للوفاء بالتزامات الدولة بموجب القانون الدولي. وأخيراً في عام ٢٠١٠، تم تعديل القانون مجدداً، ليكرس في هذه المرة التساوي في الحقوق بين جميع المواطنين، بغض النظر عن جنسهم، في منح جنسيتهم لأطفالهم عند الولادة. وببساطة

[٣] كما هو موضح في الصفحات ١٥-٢٦

ينص القانون المعدل على ما يلي:

"يعد تونسياً أي طفل يولد لأب تونسي، أو أم تونسية"

أم، وابنة، (أرين هويل)

تم تقديم مسودة مشروع القانون كتعبير عن التزام تونس الدستوري باعتبار الرجل، والمرأة متساويين في المواطنة، مع اعتبار القدرة على منح جنسيتهما لأبنائهما عنصراً جوهرياً للمواطنة. كما يعد هذا الإصلاح خطوة إيجابية في طريق وضع التشريع التونسي، على الطريق للوفاء بالتزامات تونس في ظل القانون الدولي، وترافق ذلك مع سحب الدولة لتحفظها على المادة ٩ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

تطور المجتمع، والنظام القانوني كونه يرتبط بالنساء التونسيات أدى إلى الحاجة لأحكام قانونية تمنح أطفال النساء التونسيات الجنسية عن طريق النسب. ازدياد عدد النساء المتزوجات من جنسيات أجنبية، أدى إلى العديد من الحالات والتي فيها كانت المرأة الوصي الأول، والمسؤولة عن الطفل القاصر، والذي لم يشاركها جنسيتها. حتى عام ٢٠١٠، ميز القانون بين الرجال والنساء فيما يتعلق بمنح الجنسية للأولاد عن الطريق النسب. وعلى الرغم من أن العديد من القوانين الإصلاحية وضعت لمعالجة أثر (التمييز في القانون)، لا تزال هنالك مشاكل. حيث كان يستند قانون عام ٢٠١٠ إلى الحاجة إلى إنهاء التمييز بين الرجال، والنساء فيما يتعلق بقدرتهم على منح الجنسية لأطفالهم عن طريق النسب.

اليمن

مر قانون الجنسية اليمني (رقم ٦ لعام ١٩٩١) بالعديد من التعديلات ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٠، حيث كرّس أحدث التعديلات حق المرأة اليمنية في منح جنسيتها لأبنائها أسوة بالرجل.

بعد توحيد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي) والجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي) في عام ١٩٩٠، تم اعتماد الدستور اليمني في عام ١٩٩١، واعتبر أن جميع المواطنين «متساوون أمام القانون»، و«متساوون في الحقوق والواجبات». كما نتج عن الوحدة قبول اليمن لالتزامات اليمن الجنوبي في الاتفاقية، مما جعل اليمن دولة عضواً في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي صادق عليها اليمن الجنوبي في عام ١٩٨٤، مع تحفظ واحد يتعلق بتسوية النزاعات المتعلقة بالاتفاقية.

صنعاء، المدينة القديمة، –صنعاء، اليمن)، (فرانسيسكو فيرونسي)

على الرغم من المقتضيات الدستورية بالمساواة والتزامات الدولة بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتكريس المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالجنسية، إلا أن قانون الجنسية لعام ١٩٩٠، منع المرأة من الحق في منح جنسيتها لأبنائها، وزوجها، وسمح فقط للأطفال من أم يمنية بالحصول على الجنسية في حال لم يتم إثبات النسب قانونياً، وكان الطفل مولوداً في البلاد. حفظ قانون الجنسية حق الرجل اليمني في منح الجنسية لأبنائه من دون شروط، ووضع نهجاً للحصول على المواطنة لزوجاتهم من غير اليمنيات.

وفي عام ٢٠٠٣، تم إصلاح قانون الجنسية ليتضمن المادة ١٠، الذي سمح للمرأة اليمنية بمنح جنسيتها لأبنائها إن كانت مطلقة، أو أرملة، أو هجرها زوج غير يمني. وعلى الرغم من أنه إصلاح مهم للعائلات المعنية، إلا أنه استثنى مجموعة كبيرة من العائلات، كون العديد من النساء لازلن لا يندرجن ضمن هذه الفئات المحددة، ولمعالجة الثغرات المتبقية فيما يتعلق بقدرة النساء على منح الجنسية لأطفالهن، تم تعديل القانون مجدداً في عام ٢٠٠٨، لكنه في هذه المرة أقر قدرة المرأة على منح جنسيتها لأبنائها في حالة كان الأب مجهولاً، أو لا يحمل جنسية. ومع ذلك، استثنى الإصلاح النساء اليمنيات العازبات واللواتي لا يندرجن ضمن هذه الفئات، والنساء اليمنيات المتزوجات من رجال أجانب.

"عبر التاريخ، لطالما كانت النساء ودورهن ومكانتهن في المجتمع، ولا تزال، أساس التطور الاجتماعي"

تقرير دولة اليمن أمام لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ١٩٨٩

ونظراً للتناقضات بين قانون الجنسية المطبق في البلاد، والتزاماتها نحو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فقد دعت لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في مراجعاتها الثلاث (١٩٩٣، ٢٠٠٢، ٢٠٠٨)، الحكومة لتطبيق تعديلات تكرس المساواة بين الرجل والمرأة. وفي مراجعة عام ٢٠٠٨، التي قامت بها لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبالإشارة إلى التعديل الذي تم في ذلك العام على قانون الجنسية، أشارت الحكومة إلى أنها تأخذ بعين الاعتبار إجراء إصلاحات إضافية، بالإشارة إلى دعوات اللجنة الوطنية للمرأة للقيام بالمزيد من العمل، لتكريس قدرة المرأة على منح جنسيتها لأطفالها على قدم المساواة. وكان لهذه الدعوة صداها في طلب مشترك قدمته مجموعة من منظمات المجتمع المدني اليمنية للجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وفي عام ٢٠١٠ تبنت الحكومة الدعوات المتزايدة للإصلاح، وأقرت التعديل الجديد الذي ضمن حقوقاً متساوية للرجال، والنساء في منح جنسيتهم لأبنائهم من دون قيد أو شرط.

فتاة يمنية يافعة مع والدتها – صنعاء، (فرانسيسكو فيرونسي)

فوائد الإصلاحات التي تعزز حقوق الجنسية المتساوية بين النوعين الاجتماعيين

الحياة العائلية ووحدة العائلة

نتج عن الإصلاحات التي تضمن القدرة المتساوية للمواطنين، رجالاً ونساءً، على منح جنسيتهم لأبنائهم فوائد كبيرة لوحدة العائلة وحق المواطنين في الحصول على حياة عائلية.

قبل هذه الإصلاحات، جاهدت النساء لتأمين تصاريح الإقامة لأبنائهن، بمن فيهم الأبناء الذين ولدوا ويقيمون في بلد أمهاتهن. إضافة إلى العبء المالي الذي تمثله تصاريح الإقامة، تعيش العائلات غالباً في خوف من الترحيل. وتكون النساء وأطفالهم ضعفاء بشكل خاص في حالات الطلاق أو وفاة الأب. وفي مثل هذه الظروف، وفي حال كانت العائلة تعيش خارج البلاد، فسيكون من الصعب جداً على الأم العودة إلى وطنها مع طفل لا يحمل جنسيتها، نظراً للتحديات المرتبطة بتأمين دخول قانوني للبلاد، وكذلك الحصول على تصاريح إقامة، والوصول إلى الحقوق، والخدمات[٤].

صورة لأيدي في زفاف: iñaki do campo gan

تم اعتبار الكثير من الأطفال الذين ليس لديهم الحق القانوني في الحصول على جنسية والدتهم، ولم يتمكنوا من الحصول على جنسية والدهم لأسباب متعددة، بلا جنسية. وليس لدى هؤلاء الأطفال في الغالب القدرة على السفر إلى الخارج، وبالتالي فهم غير قادرين على زيارة عائلتهم المقيمة خارج الدولة التي ولدوا فيها. وعلى الرغم من أن بعض الفتيات اللواتي لا يحملن جنسية حصلن عليها من خلال الزواج، إلا أن هذا الوضع لا ينطبق على الأبناء، نظراً لعدم قدرة المرأة على منح جنسيتها لزوجها في هذه البلاد (وهو حق تكفله الإصلاحات الآن في الجزائر وتونس).

غالباً ما يكون لعدم قدرة أطفال النساء على الحصول على الجنسية أثر مأساوي على قدرة الطفل عند بلوغه سن الرشد على الزواج وتشكيل عائلة. فقد أبلغ الكثير من الأشخاص المتضررين عن عدم قدرتهم على الزواج، لعدم

[٤] لجنة شؤون المرأة ، وطننا الأم ، بلدنا: التمييز بين الجنسين وانعدام الجنسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، يونيو/حزيران ٢٠١٣ ، متاح على: http://www.refworld.org/docid/51c02a084.html [accessed 8 February 2018].

امتلاكهم للوثائق اللازمة للحصول على شهادة زواج، ويتسبب عدم امتلاكهم لجنسية في بطالتهم، مما يمنعهم من إعالة عائلة. هؤلاء الأشخاص الذين لا يحملون هوية، أو شهادات زواج يواجهون عوائق أكثر عند محاولتهم تسجيل ولادة أبنائهم، وغالباً ما ينقلون وضعهم بلا جنسية إلى أبنائهم من جيل إلى جيل. ونظراً لمعرفتهم أن أطفالهم المستقبليين سيواجهون حياة صعبة ومن دون جنسية، فقد حرم بعض الأشخاص المتضررين أنفسهم من الحصول على عائلة كما يرغبون. ولا يمثل العبء الاقتصادي الذي يتحمله الأشخاص الذين لا يحملون جنسية إعاقة لقدرتهم على إنشاء عائلة فحسب، لكنه أيضاً يجعل من الصعب عليهم العناية بكبار السن.

وعندما يحصل جميع المواطنين بغض النظر عن نوعهم الاجتماعي على الحق المتساوي في منح الجنسية، فلن تعيش عائلات المواطنين في خوف من الترحيل، ويمكنها التمتع بالميزات الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية للمواطنة، ويمكن لأبناء المواطنات المتزوجات من أجانب التخطيط لمستقبلهم، وحياتهم، وعائلتهم من دون خوف من استحالة زواجهم. ومن خلال تقوية الحياة العائلية، ووحدة العائلة، تكفل الإصلاحات حقوق جنسية متساوية للنساء والرجال تعمل على تقوية المجتمع ككل.

"قبل الإصلاحات في قانون الجنسية، كان خطر الترحيل الشر الكامن في منزلنا، كان يخيفنا. كان ذلك أمراً يهدد جميع أطفال النساء المصريات المتزوجات من أجانب. وكان الخيار الوحيد الذي نتطلع إليه هو إنشاء عمل خاص للأطفال باستخدام أموالنا، وإلا فسيتعرضون للترحيل أو الاعتقال. جميع هذه الخيارات في غاية الصعوبة."

عزة مواطنة مصرية لديها سبعة أطفال، وتمكنت من الحصول على الجنسية لأطفالها بفضل الإصلاحات المطبقة على القانون.

امرأة مغربية، مع زوجها السوداني وأطفالها الذين حصلوا على الجنسية المغربية لاحقاً لإصلاح قانون الجنسية لعام ٢٠٠٧. مفوضية النساء اللاجئات

صورة قوارب: منظر ل(ساليه)، (أرين هويل)

"لم يعد بإمكان ابنتي بعد سن الثامنة عشرة البقاء في المغرب بناء على تصريح إقامتي... وعليها السفر إلى الخارج كل ثلاثة أشهر، ومغادرة البلاد، والعودة، للتمكن من العيش في المغرب أو تحصل على تصريح عمل. وهذا الأمر لم يكن ممكناً دائماً. ولو أنهم لم يمنحونا هذه الإمكانية، (إمكانية اكتساب الجنسية المغربية) لكان أطفالي قد سافروا إلى الخارج ولم يعودوا أبداً. ومن خلال إجبارهم على المغادرة كل ثلاثة أشهر، سيغادرون في يوم من الأيام بعد أن يسأموا من مثل هذه المعاملة. وهذا ما كنت أخشاه، كنت أخشى أن يغادروا ولا يعودوا إلى وطنهم أبداً وكان هذا سيؤلمني كثيراً."

سيدة، مواطنة مغربية متزوجة من مواطن سوداني.

التعليم

وأدت الإصلاحات الإقليمية التي تكفل القدرة المتساوية للنساء، والرجال على منح جنسيتهم لأبنائهم، وصول أكبر إلى التعليم مما أفاد الأطفال طوال حياتهم، ومكنهم من المساهمة بشكل أفضل في تطور مجتمعاتهم.

قبل إصلاح قوانين الجنسية، لم يكن أبناء المواطنات من أباء أجانب قادرين على الحصول على المنح الجامعية المخصصة للمواطنين غالباً، وكانوا ممنوعين حتى من الحصول على التعليم الحكومي، أو من إمكانية ارتياد الجامعة. وبالنسبة للعديدين وعلى الرغم من إنجازاتهم الأكاديمية الرائعة، إلا أن هذا كان يعني أنهم غير قادرين على تحقيق أحلامهم في أن يصبحوا أطباء، أو علماء، أو محترفين في عدد من المجالات التي تحتاج إلى إجازة جامعية. الآن، يمكن لهؤلاء الأطفال الاستفادة من جميع الفرص التعليمية المتوفرة للمواطنين، مما يسمح لهم بالمساهمة بشكل كامل في مجتمعاتهم كبالغين إلى جانب تحقيق أحلامهم.

طلاب في مدرسة السيرك، ساليه، المغرب، (دانا سميلي)

كان موعد تسجيل ميرا في المدرسة مع ابن خالها... وقالت المرأة في المدرسة «ابنتك ليس لديها وثائق، وهي ليست مغربية حتى». اعتقدت أنها لم تكن شخصاً لطيفاً لكن عندما أخبرت الناس بما حدث لاحظت أن ميرا ليست مغربية فعلاً. عدت إلى المنزل في تلك الليلة وأنا حزينة فعلاً... مثقلة بالهموم وحزينة فعلاً... ولم تتمكن ميرا من الدخول إلى المدرسة لأنه ليس لديها شهادة ميلاد، فتخيل ما الذي قد يحدث إن كانت بلا جنسية. كنت أجلس وأشعر بالقلق طوال فصل الصيف. ليس لدي واسطة (استخدام المعارف لدى الأشخاص النافذين) أنا امرأة فقيرة! (وبسبب هذا الموضوع، ابنتي) لا يمكنها أن تكون بخير في وطنها.

[...]

كيف أشعر الآن؟ الآن يمكنني القلق بشأن الأمور العادية التي تقلق الأمهات بشأنها. هل ستجد رجلاً جيداً؟ هل ستكون ناجحة؟ هل ستدرس بجد؟ ليس عليَّ التفكير والقلق طوال الوقت لأنها ليست مغربية، وما سيعنيه هذا. يمكنني الآن أن أرتاح من هذا القلق. يمكننا جميعاً أن نشعر بالراحة.

يسرا، مواطنة مغربية متزوجة من رجل كاميروني وتعيش في المغرب.

أطفال مدارس في الرمادي، العراق، برامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق

الرعاية الصحية

تؤثر مساواة المرأة مع الرجل في القدرة على منح جنسيتها بطريقة إيجابية على وصول عائلتها إلى الرعاية الصحية. قبل الإصلاحات، لم يكن أبناء المواطنات من آباء أجانب قادرين على الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية المخصصة للمواطنين. وبسبب عدم قدرة المرأة على منح جنسيتها على قدم المساواة، واجهت العائلات عبئاً مالياً متزايداً لدفع نفقات الرعاية الصحية. وبالنسبة للعائلات الأكثر فقراً، فقد كان هذا يعني العيش من دون دواء، ومن دون الإجراءات الطبية الضرورية، بسبب التكاليف المرتفعة للغاية للرعاية الصحية الخاصة. ونتيجة وضعهم المتدهور، والصعوبات المترافقة بذلك، يعاني الكثير من الأشخاص المتضررين من ضائقة نفسية وقلق واكتئاب.

لا يكفل الحق المتساوي بين الرجل والمرأة في منح الجنسية توفير الرعاية الصحية لعائلاتهم، لكنه يدعم أيضاً صحة الأمة، من خلال الرعاية الوقائية وعلاج الأمراض المعدية.

طبيبة في مستشفى الفلوجة، «PBS NewsHour»

أم مع رضيعها الملقح حديثاً، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مصر

الفرصة الاقتصادية، والتوظيف

للإصلاحات التي ترعى حقوق الجنسية المتساوية أثر عظيم على قدرة أبناء المواطنات من أباء أجانب على الحصول على وظائف واستقرار مالي.

بما أن الأشخاص المتضررين لا يحملون جنسية في وطنهم الأم، فهم غير قادرين على العمل في عدد من القطاعات، بما في ذلك قطاع الخدمة المدنية، وهو أحد أضخم القطاعات الوظيفية في بلاد كثيرة، وفي مهن تحتاج إلى عضوية في نقابات احترافية مخصصة للمواطنين. وبسبب وضعهم المهدد، فعندما يتمكن الأشخاص المتضررون من الحصول على عمل، لا يكون من الغريب ألا يتقاضوا أجورهم ويتم استغلالهم من أصحاب العمل. وكما وصفنا سابقاً، فإن عدم الحصول على فرص تعليمية للأشخاص الذين لا يحملون جنسية يعني أن العديد من الأشخاص الذين يتميزون أكاديمياً غير قادرين على متابعة أحلامهم المهنية.

مرشح لدرجة الدكتوراه في جامعة تونس، مجموعة البنك الدولي للصور

وبما أن الأطفال يعاملون كأجانب في وطنهم، تواجه العائلات عبئاً مالياً متزايداً، بسبب عدم قدرة أطفالهم على الوصول إلى الخدمات الاجتماعية. وغالباً ما يكون الأشخاص المتضررون غير قادرين على فتح حساب مصرفي، أو الحصول على قرض، وهناك قيود على امتلاك الأجانب للأراضي مما يعني أن الأطفال قد يحرمون من إرث أرض عائلتهم وممتلكاتها الأخرى. وبسبب وضعهم المهدد، لم يكن من المستغرب بالنسبة للأشخاص المتضررين أن يضطروا لدفع رشاوى فقط للحصول على حقوقهم، والخدمات التي تقدم تلقائياً للمواطنين، وهذا لن يتسبب في صعوبات مالية للأفراد فقط، لكنه أيضاً يدعم ممارسات الفساد.

خلال حركة الإصلاحات في المغرب، أحد الأمهات التي كانت غير قادرة على منح جنسيتها لأولادها الثلاثة ذكرت في مقابلة في الرباط عام ٢٠٠٥:

"لا يمكنهم العمل إن لم يكن لديهم رأس مال كاف لبدء مشروع خاص. لا يمكنهم العمل في الإدارات أو أن يصبحوا مهندسين معمارين، أو مهندسين أو أطباء".

واليوم، وبنتيجة الإصلاحات التي تضمن حقوق جميع المواطنين في منح الجنسية لأبنائهم على قدم المساواة، فقد أصبح أبناء المواطنات من آباء أجانب يملكون الفرصة لمتابعة مسرتهم المهنية التي يختارونها، وتنفيذ عقود مالية وقانونية، والاستفادة من إرث ممتلكات عائلاتهم.

«ولدت لأب لبناني وأم جزائرية، وتوفيت والدتي وأنا صغيرة وعهد بحضانتي إلى جدتي لأمي، وهكذا كبرت في الجزائر من دون والدي البيولوجيين، لكني كنت محاطةً بجدي، وجدتي، وخالاتي، وأبنائهم. لم ألحظ أن عائلتي كانت جزائرية بموجب القانون لكني لست كذلك. ولم أعرف عن وضعي كأجنبية إلا بعد حصولي على شهادة الثانوية العامة عندما أردت التسجيل في الجامعة. وقيل لي أن على تقديم وثيقة إقامة، وهي ما يطلب من الأجانب المقيمين في الجزائر، للتسجيل. وكان الإجراء عادياً جداً للأجانب لكنه جعلني أشعر بسوء كبير.

وعلى الرغم من أن السلطات قدمت لي الوثاق الضرورية للتسجيل في الجامعة، كان من الصعب على قبول هذه الحقيقة. وتمكنت من الدراسة بسبب دعم جدي وجدتي لأني كأجنبية لم أكن مخولةً للحصول على منحة. ولم أتمكن من السفر وعشت في خوف دائم من ألا أتمكن من العثور على عمل عندما أنهي دراستي.

كان هذا ما أفكر به عندما تم تطبيق إصلاح قانون الجنسية، وهو إصلاح غيّر حياتي بالكامل. وما أن تم اعتماد القانون ونشره في الجريدة الرسمية، أصبحت جزائرية. ولم يكن علي الذهاب إلى مركز الشرطة لتجديد شهادة الإقامة. وانتهى قلقي، واستطعت التفكير في مستقبلي بصفاء. وأذكر أن أول ما فعلته هو الحصول على جواز سفر.

وعندما تخرجت، استطعت التقدم لمناصب إدارية مختلفة، وانتهى الأمر بي بالعمل في الخدمة المدنية، وهو أمر كان من الواضح أنه سيكون مستحيلًا من دون الإصلاح. وحقيقة امتلاكي لوثائق ووظيفة سمحت لي بالذهاب إلى لبنان، والتواصل مجدداً مع والدي، وعائلتي هناك. وتكمن المفارقة في أني كنت قادرةً على الحصول على جنسية والدتي، وتغيير حياتي. لكن بما أني لبنانية أيضاً، فأنا أريد أن أمرر هذا الجزء من هويتي إلى بناتي. لكن هذا الأمر ليس ممكناً بعد لأن النساء لا يمكنهن نقل جنسيتهن اللبنانية إلى أطفالهن.»

– شهادة ابنة أم جزائرية ورجل لبناني، تحمل الآن الجنسية الجزائرية.

الهوية والاندماج الاجتماعي

وقبيل الإصلاح كانت العائلات تعبر بشكل مستمر عن شعورها بالإقصاء، والألم النفسي، بسبب عدم قدرة أطفالها على الحصول على جنسية الأم. وأدت معاملتهم كأجانب في وطنهم إلى جعل الأطفال المتضررين يشعرون باليأس، من دون أي فرصة لتحسين حياتهم في المستقبل. وعانت الأمهات من الشعور بالذنب والعار والاكتئاب بسبب عدم قدرتهن على منح جنسيتهن لأطفالهن مما كان عاملاً حاسماً في حسن حال أطفالهن.

أطفال مدارس، القاهرة، مدونة فاغابوند

"للطفل الحق في الانتماء إلى دولة. المواطنة هي... حالة مستمرة من الولاء، ومصدر للواجبات والحقوق على حد سواء، حيث ينتمي الأفراد إلى مجتمع منظم سياسياً."

ناديا آية زاي، مركز المعلومات، والتوثيق الخاص بحقوق المرأة والطفل. الجزائر

واليوم، في هذه البلدان التي سنت الإصلاحات لضمان تمتع النساء، والرجال بالحق على قدم المساواة في منح جنسيتهم، يُعامل أطفال المواطنات كأعضاء كاملين في عائلة الوطن، الذي سيستفيد من مساهماتهم كمواطنين.

"قبل إصدار هذا القانون لم أكن أحمل الجنسية المغربية. وشعرت أني مختلفة عن الآخرين، لكن الآن يمكنني القيام بكل ما أريد مثل باقي الأطفال الآخرين".

حليمة، ابنة مواطنة مغربية وأب أجنبي.

ابن أم جزائرية وأب من الكونغو، لم يكن حارس المرمى الشهير عالمياً رايس موبولهي قادراً على تمثيل بلاده الجزائر لو لم تقم الإصلاحات بحفظ حقه من والدته في المواطنة.

الاستقرار والتنمية الوطنية

تعمل الإصلاحات التي تمت لتطوير قوانين الجنسية الخاصة بتساوي النوعيين الاجتماعيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الآن على دعم استقرار وطني وتنمية اقتصادية وازدهارها أكبر من خلال السماح لمزيد من الأشخاص بالمساهمة في اقتصاد بلادهم وتنميتها.

على الأقل هناك تسعة من سبعة عشر هدفاً مِن أهداف التنمية المستدامة (SDGs) تتحسن بشكل مباشر من خلال حقوق الجنسية المتساوية للنساء والرجال. وإضافة إلى أن قوانين الجنسية التي تساوي بين النوعين الاجتماعيين تسمح لجميع أفراد المجتمع بالمساهمة بشكل كامل في تطور البلاد.

وتلحظ أهداف التنمية المستدامة (**SDG5**) ٥ (المساواة بين النوعين الاجتماعيين)، ١٠ (التقليل من حالة عدم التكافؤ)، و١٦ (السلام، والعدالة، المؤسسات القوية) إن القضاء على التمييز بين النوعين الاجتماعيين وغيره من المشاكل الهيكلية أمر أساسي في تحقيق التنمية المستدامة. ولا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة هذه إلا من خلال إصلاحات تحقق حقوقاً متساوية للنوعين الاجتماعيين في الجنسية.

تتحسن أهداف التنمية المستدامة (**SDG**) ١ (القضاء على الفقر)، ٢ (القضاء على الجوع)، ٣ (حسن الحال والصحة)، ٤(تعليم جيد)، ٨ (عمل لائق ونمو اقتصادي)، و١١ (مدن ومجتمعات مستدامة) بشكل مباشر من خلال تساوي الحقوق في الجنسية مما يسمح لكل من الرجال، والنساء في الحصول على جنسيتهم، والاحتفاظ بها، وتغييرها، أو نقلها. ولتحقيق هذه الأهداف فلا بد من المشاركة الكاملة لجميع أفراد المجتمع كشرط أساسي. إن السماح للأطفال بالحصول على جنسية أمهاتهم، والسماح للرجال بالحصول على جنسية زوجاتهم يعني السماح لهم بالوصول إلى فرص وفيرة في العمل والتعليم، والسكن والرعاية الصحية، مما سيلغي الضغط العاطفي الذي يعاني منه الأشخاص الذين يجاهدون للحصول على مثل هذه الحقوق ويمنع أيضاً وقوع آثار ضارة على صحتهم وحسن حالهم.

قبيل إصلاح قانون الجنسية كانت (النساء المتزوجات من غير المواطنين) وعائلاتهن في أسى عظيم، خاصة اللواتي يقمن في المغرب.

كشف إحصاء قامت به جمعية المرأة المغربية الديمقراطية (ADFM) أن غالبية النساء اللواتي تمت مقابلتهن كن غير واعيات بالمشاكل التي يمكن أن تنشأ عن زواجهن من غير المواطنين. ويتم اكتشاف الصعوبات المرتبطة بذلك لأول مرة عند ولادة الطفل الأول أو عند الطلاق، أو الهجران أو وفاة الزوج.

(هؤلاء) الأطفال لا يتم إضافتهم على جواز سفر والدتهم، وعليهم الحصول على تأشيرات دخول تصدر لمدة ٣ أشهر. تنطبق التشريعات التي تحكم إقامة الأجانب (في البلاد) على الأطفال حتى وإن كانوا مولودين في المغرب... وإن تم إلغاء تأشيرة إقامة الأب لأي سبب، فليس لدى الأطفال أي خيار سوى المغادرة مع والدهم الذي يعد الوصي القانوني على الأطفال.

«هذا الإصلاح جعل من الممكن تسجيل ميلاد الأطفال مما يضمن لهم جميع الحقوق المدنية التي تنتج عن ذلك، بما في ذلك جواز السفر المغربي، وبطاقة الهوية الوطنية. كما قام أيضاً بتسهيل الوصول إلى العديد من الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية المرتبطة بالمواطنة، مما له آثار إيجابية كانت أكثر أهمية بالنسبة للفقراء والعائلات ذات المعيل الواحد».

ربيعة نصيري عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب

حق جنسية متساوي لمواطنين متساويين، رجالاً ونساء

قوانين الجنسية التي تعكس التحيز، والأنماط التقليدية للنوع الاجتماعي كانت سائدة خلال الحقبة الاستعمارية، والتمييز على أساس النوع الاجتماعي جذوره العميقة في فهم واقع مواطنة المرأة على أنها في مرتبة أدنى، واعتبار هوية المرأة القانونية كأمر ثانوي، تستند إلى جنسية الأب، أو الزوج. إضافة إلى الأذى الذي تسبب به ذلك للعائلات المتضررة، فهذه القوانين تخالف في الحقيقة حقوق جميع المواطنات. وفي الواقع، تمنع هذه القوانين النساء من الحصول على حقوق متساوية مع الرجال لاختيار أزواجهن بسبب الصعوبات الكبيرة التي تواجهها العائلات التي لا يكون الزوج فيها مواطناً. كما أنها تقوض أيضاً من مكانة المرأة المساوية للرجل في العائلة، من خلال جعل هوية الذكر ضمنياً المحدد الأساسي لهوية العائلة، ووصولها إلى حقوقها.

تعد قوانين مساواة حق منح الجنسية أساسية في تأسيس المكانة المتساوية للمرأة بموجب القانون، وتحقيق حقوق المرأة الإنسانية. وقد أظهرت الإصلاحات التي تتعامل مع حقوق المرأة في منح الجنسية، بقوة التزام الدول بالمساواة بين النوعين الاجتماعيين وتمكين المرأة.

"القوانين والممارسات التي تعامل المرأة بشكل مختلف عن الرجل فيما يتعلق بالجنسية تشكل تمييزاً بحكم الواقع ضد المرأة."

آمنة عويج، عضو فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالتمييز ضد المرأة، عضو سابق في اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، قاض سابق، وسفير تونس.

صورة لفتاة مبتسمة، المغرب

الالتزامات الدولية

يعد الحق في الحصول على الجنسية، والحق في عدم التمييز على أساس النوع الاجتماعي من الحقوق المكفولة في العديد من المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، بما فيها المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، إلى جانب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن المادة ٩ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مكرسة لتحقيق حقوق منح جنسية متساوية بين الرجل والمرأة، في الوقت الذي تؤسس فيه اتفاقية حقوق الطفل حق الطفل في الحصول على جنسية، وبالنسبة للحقوق التي تكفلها الاتفاق والتي يتم تطبيقها من دون تمييز يستند على جنس والد الطفل.

وعندما طبقت الجزائر، ومصر، والمغرب، والعراق، وتونس، واليمن، الإصلاحات التي تعمل على تطوير حقوق الجنسية المتساوية بين الرجل والمرأة، لاحظت جميعها أن هذه الإصلاحات كانت خطوة إيجابية نحو تحقيق التزام سيادي للدولة بالالتزام بالمعاهدات الدولية، وهي حقيقة موضحة في مشاركتها في كل معاهدة.

"الجنسية أمر أساسي للمساهمة الكاملة في المجتمع"

التوصية العامة رقم ٢١ لمعاهدة إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة: المساواة في الزواج والعلاقات العائلية

تم تقديم قانون عام (٢٠١٠) سياسياً على أنه: «**التوافق مع النظام القانوني الدولي و»تجسيداً لالتزام تونس الحضاري في دعم النساء والرجال التونسيين كمواطنين متساويين، ويعد تحقيق المساواة في حقوق الجنسية أحد الجوانب الرئيسية للمواطنة».**

تم الإعلان عن مسودة القانون الأولى خلال تقديم تونس لتقريرها الدوري الخامس والسادس إلى لجنة معاهدة إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة التابعة للأمم المتحدة في شهر أكتوبر... وكان انضمام تونس إلى هذا النظام الدولي أحد الدوافع وراء تغيير القانون، فقد أوصت لجنة الأمم المتحدة سابقً (هيئات حقوق الإنسان) بأن تبطل تونس العمل بمثل هذا التمييز.

«للمساواة بين الرجل والمرأة في هذا الخصوص أثر اجتماعي هام، فهي تمثل التحقيق الفعلي للمساواة بين المواطنين من الرجال والنساء وفق نص الدستور».

حسنا بن سليمان، قاضية، مندوبة الدولة في المحكمة الإدارية في تونس

تدفع الحملة العالمية للمساواة في حقوق الجنسية بالعمل الدولي لتحقيق الإصلاح في قوانين الجنسية التي تميّز على أساس النوع الاجتماعي، وهكذا يمتلك الرجال والنساء حقوقاً متساوية في الجنسية. وتنفذ الحملة مهمتها من خلال تعاونها مع المنظمات المحلية، والإقليمية، والدولية، والناشطين، وشركاء الأمم المتحدة، بما في ذلك أعضاء اللجنة التوجيهية في أمانة الحقوق المتساوية، منظمة المساواة الآن، معهد الاندماج واللاجنسية، مكتب المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شراكة تعليم المرأة، ومفوضية النساء اللاجئات.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، هي منظمة عالمية تكرس عملها لإنقاذ الأرواح وحماية الحقوق وبناء مستقبل أفضل للاجئين والمجتمعات النازحة قسرا والأشخاص عديمي الجنسية. نعمل على ضمان أن يتمتع كل شخص بحق التماس اللجوء والبحث عن ملاذ آمن، هرباً من العنف أو الاضطهاد أو الحروب أو الكوارث في وطنه.

Global Campaign for Equal Nationality Rights

UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

مواطنون متساوون، عائلات ناجحة، مجتمعات أقوى

تحقيق المساواة في حقوق الجنسية بين الرجل والمرأة في منطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا